Doi: 10.34120/0085-034-137-025

درجة مساهمة مشروع الكلية التقنية في جامعة الزرقاء في تعزيز وتطوير التعليم المهني

د. محمود أحمد مروّح د. رضا سلامة المواضية
كلية العلوم التربوية - جامعة الزرقاء
المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن درجة مساهمة مشروع الكلية التقنية في جامعة الزرقاء في تعزيز وتطوير التعليم المهني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة في جامعة الزرقاء، تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس والطلبة في الكليات العلمية في الجامعة البالغ عددهم (2850)، وتكونت عينة الدراسة من (334) من أعضاء هيئة التدريس والطلبة في الكليات العلمية في الجامعة تم اختيارهم بطريقة عشوائية، منهم (154) من الذكور و(180) من الإناث في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2018/ 2019، واتّبعت الدراسة المنهجية الوصفية المسحية. لتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبانة تكونت من (23) فقرة، وأظهرت الدراسة أن درجة مساهمة الكلية التقنية في جامعة الزرقاء في تعزيز وتطوير التعليم المهني كانت كبيرة بشكل عام، وأنه لا يوجد فروق في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير الجنس أو المهنة، وأوصت الدراسة بإضافة تخصصات جديدة في الكلية التقنية تخدم المجتمع وسوق العمل.

الكلمات المفتاحية: كلية التقنية، التعليم المهني.

مقدمة

شهد قطاع التعليم المهني والتقني والتدريب في المملكة الأردنية الهاشمية تطورات مهمة عبر العقود الماضية تمثلت في التوسع بإنشاء المدارس المهنية ومراكز التدريب المهني وكليات المجتمع، كما تنوعت التخصصات المهنية لتواكب تطورات القطاعات الإنتاجية والخدمية. فقد تبنت وزارة التربية والتعليم منذ عقد الستينات التوسع في استرتيجية التعليم المهني وبالتوافق مع قانون التربية والتعليم رقم (16) لسنة. وكان الاهتمام في البداية بمجالات الزراعة والصناعة والاقتصاد

المنزلي، وفي السبعينات تم التوسع في التعليم المهني الثانوي وتم استحداث التعليم التمريضي والفندقي والبريدي. وفي عام 1976 تم استحداث مؤسسة التدريب المهني، وفي عقد الثمانينات تم التركيز على ربط التعليم بالمجتمع والحياة وربط التعليم الأكاديمي بالنشاط المهني، والاهتمام بتعليم العلوم والتكنولوجيا (همشري، 2001).

وقد حرصت وزارة التربية والتعليم على تطوير برامج التعليم المهني من خلال الشراكات مع القطاع الخاص في وضع سياسات التعليم المهني والتقني؛ حيث شهدت السنوات الأخيرة تطوراً هائلاً في النظم المعرفية والتكنولوجية، لذا كان لا بد للنظم التربوية أن تسعى إلى مواكبة هذا التطور والتحديث، ووضع الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتلازمة لحركة المجتمعات وتطورها ونموها لإعداد الأيدي العاملة والمدربة من كلا الجنسين، ومن هنا برزت أهمية التعلم المهني في إعداد القوى البشرية كضرورة حتمية لمعالجة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يعزز مصداقية المقولة بأن التعليم والتدريب التقني والمهني شرط أساسي للمحافظة على الهيكل المعقد للحضارة المعاصرة وعلى التطوير الاقتصادي والاجتماعي (الخاروف والدهامشة، 2013).

كما حرصت الحكومة من خلال وزارة العمل، وفي جهودها للمساهمة بالتخفيف من نسب ومعدلات البطالة، وبالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي بإعداد الإطار العام لإصلاح قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني باعتباره محوراً رئيساً في الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016–2025، ومواءمة مخرجات منظومة التعليم الأكاديمي ومنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني مع متطلبات واحتياجات سوق العمل من العمالة الأردنية المؤهلة والمدربة، وتلعب أنظمة التدريب والتعليم المهني والتقني (TVET) دوراً أساسياً في تطوير وتخريج حرفيين وتقنيين ذوي مهارة عالية يساهمون في تنمية الاقتصاد، تحقيقاً لرؤية الأردن لعام 2025 والاستراتيجية الوطنية للتشغيل (الاستراتيجية الوطنية، 2016: 196).

مشكلة الدراسة

يعتبر التعليم التقني والمهني من أهم محاور التعليم في المجتمعات، وذلك لقوة ارتباطه باحتياجات سوق العمل والخطط الاستراتيجية التشغيلية المرتبط بهذا الأمر، وعلى الرغم من أن الأردن حقق خلال السنوات الخمس عشرة الماضية تقدماً واضحاً في مجال التعليم المهني إلا أن التصورات السلبية عن التعليم والتدريب المهني والتقني ما زالت هي السائدة كما في العديد من بلدان العالم؛ فالنظرة إلى هذا النوع من التعليم تأتي على أنه مسار من الدرجة الثانية وما زال التفضيل للتعليم الأكاديمي والجامعي (الاستراتيجية الوطنية، 2016: 37).

وقد دعت كثير من المؤتمرات العلمية بالاهتمام بالتعليم والتدريب المهني والتقني بما يتواءم مع حاجات السوق، ومن ذلك مُؤتمر التعليم العالي (التقني والجامعي) في ليبيا؛ الذي دعا إلى إعادة هيكلة التخصصات المهنية بما يتواءم مع حاجات سوق العمل وبرامج التعليم العالي؛ على أن يكون مسار خاص في التعليم المهني التطبيقي يلبي حاجة السوق، ومسار آخر للتعليم الجامعي تحدد فيه شروط الالتحاق بالتخصصات المهنية المماثلة دون غيرها، وزيادة فرص الالتحاق بالتعليم المهني، ومأسسة وتعزيز شراكات مع القطاع الخاص لدعم التعليم والتدريب المهني، وتطوير سياسات استقطاب المعلمين العاملين في المجال المهني وتعيينهم وتحفيزهم (مُؤتمر التعليم العالي في ليبيا، 2018).

كما دعا المؤتمر الأول للتعليم التقني والمهني في فلسطين برعاية مجموعة الاتصالات الفلسطينية، (2008) إلى تعزيز دور الانترنت في التعليم التقني والاستفادة منه مصدراً مهما للمعلومات، وإلى إعطاء التعليم التقني الدعم الكامل من حيث المصادر والإمكانيات التي تمكنه من تحقيق أهدافه السامية في خدمة المجتمع المحلي (المؤتمر الأول للتعليم التقني والمهني في فلسطين، 2008).

وتأتي هذه الدراسة لتبين جانباً من واقع التعليم المهني وأهميته ومحاولة التخفيف من التصورات السلبية لدى الطلبة عن هذا المسار من التعليم، وتحقيق التوازن بين أعداد الطلبة الذين يلتحقون بالجامعات ومعاهد التدريب والتعليم

التقني، وذلك من خلال أداة البحث المعدة لذلك متمثلة في الوقوف على آراء الطلبة والمعلمين لبيان درجة مساهمة مشروع الكلية التقنية في جامعة الزرقاء في تعزيز وتطوير التعليم المهني وسد حاجات سوق العمل بالتخصصات المطلوبة فيه.

أسئلة الدراسة

تجيب الدراسة عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ما درجة فاعلية مشروع كلية التقنية وملاءمة التخصصات المطروحة لسوق العمل؟

السؤال الثاني: ما درجة مساهمة مشروع كلية التقنية في تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني؟

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة حول دور كلية التقنية في تعزيز التعليم المهني تعزى لمتغير الدراسة (الجنس).

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة حول دور كلية التقنية في تعزيز التعليم المهني تعزى لمتغير الدراسة (المهنة).

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال:

1 – خصوصية كلية التقنية في جامعة الزرقاء باعتبارها أنشئت حديثًا، وتتضمن عددًا من التخصصات المهنية، الأمر الذي يتطلب إجراء دراسات لبيان دورها وأهميتها والوقوف على الحاجات الإرشادية لدى طلبة الكلية.

2 – تطلعات سوق العمل المحلي لسد احتياجاته في المجالات التقنية والحرفية حيث تسلط هذه الدراسة الضوء على أهم التخصصات التقنية المطلوبة التي تطرحها كلية التقنية في جامعة الزرقاء ودور هذه التخصصات في تطوير التعليم المهني.

3 – أخذ آراء المعلمين والطلبة مما يعطي تغذية راجعة لأصحاب القرار في التعليم العالي والجامعات والكليات التقنية في تحديد الأولويات والتخصصات واحتياجات الطلبة والمعلمين في هذا المجال الحيوي من مجالات التعليم.

4 – ما يمكن أن تضيفه الدراسة للأدب النظري والدراسات السابقة حول موضوع دور الكليات التقنية في الجامعات.

مصطلحات الدراسة والتعريفات الإجرائية

التعليم المهني: يُشار إلى التعليم المهني في بعض الأحيان بأنه التعليم التقني لأن المُتعلم أو المتدرب يصبح قادراً على أن يطور خبراته التقنية والتكنولوجية بطريقة مباشرة.ويرى الرفاعي أن التعليم المهني: نوع من التعليم النظامي في مستوى التعليم الثانوي الصناعي والتجاري والزراعي ومدة الدراسة به ثلاث سنوات، ويتضمن إعداداً تربوياً، وإكساب المتعلمين المعارف والمهارات، والقدرات المهنية لتخريج عمال، وفنيين متخصصين في المجالات الفنية المتخصصة (رفاعي، 2013: 85).

ويشير التعليم والتدريب المهني إلى التعليم والتدريب الذي يركز على تقديم المهارات والمعرفة اللازمة للصناعات المحددة (State of Queensland, 2015). وما يميز هذا النوع من التعليم أنه يمكن تطبيقه داخل المؤسسات التعليمية مثل المدارس والجامعات أو داخل المراكز المهنية المتخصصة، كما يمكن أن يكون تدريباً ثنائياً يجمع بين المؤسسة التعليمية ومراكز العمل والإنتاج (الحلبي، 2012).

ويقصد بالتعليم المهني إجرائياً: برنامج الدبلوم التقني الذي تقدمه الكلية التقنية في جامعة الزرقاء ويتضمن تخصصين: صيانة المركبات الكهربائية والهجينة، وتكنولوجيا الطاقة المتجددة، أي البرامج المخصصة والمعدة من قبل كلية التقنية في جامعة الزرقاء والخاصة بالتدريب العملي حول التخصصات المطروحة: صيانة المركبات الكهربائية والهجينة، وتكنولوجيا الطاقة المتجددة، وذلك بالاتفاق مع مراكز اختصاصية في سوق العمل.

كلية التقنية: هي كلية الزرقاء التقنية المتوسطة جامعة الزرقاء، تمنح درجة

الدبلوم في تخصصات: صيانة المركبات الكهربائية والهجينة، وتكنولوجيا الطاقة المتجددة، وبدأت باستقبال الطلبة في بداية الفصل الدراسي الأول للعام 2018/2019.

جامعة الزرقاء: هي أول جامعة خاصة في محافظة الزرقاء، تأسست عام 1994 في موقع استراتيجي، شرقي مدينة الزرقاء، بمساحة وصلت إلى ثلاثمئة وخمسين دونماً وفي الجامعة أربعة عشرة كلية، سبع منها إنسانية، وست منها علمية، تضم أربعة وأربعين تخصصاً مختلفا، كما تضم الجامعة كلية للدراسات العليا تشرف على برامج الماجستير في الكليات المختلفة.

حدود الدراسة

1 – **الحدود الموضوعية**: استخدام آراء المعلمين والطلبة في تقييم درجة مساهمة مشروع الكلية التقنية في جامعة الزرقاء في تعزيز وتطوير التعليم المهني.

2 – **الحدود المكانية**: تم تطبيق الدراسة الحالية على مشروع كلية التقنية في جامعة الزرقاء.

3 – **الحدود البشرية**: طبقت الدراسة على عينة من معلمي وطلبة الكليات العلمية في جامعة الزرقاء.

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي المسحي أسلوباً لجمع البيانات، وذلك كونه مناسباً لهذه الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس والطلبة في الكليات العلمية في الجامعة ويبلغ عددهم (1791)، وتكونت عينة الدراسة من (334) من أعضاء هيئة التدريس والطلبة في الكليات العلمية في الجامعة تم اختيارهم بطريقة عشوائية، منهم (154) من الذكورً و(180) من الإناث في الفصل الدراسي الأول 2018/2019.

الإطار النظري

عانى التعليم والتدريب التقني والمهني خلال تاريخه الطويل من آثار النظرة الاجتماعية المتدنية، وانعكست هذه النظرة على مدارس التعليم المهني، فأصبح يلتحق بها من لم تتح لهم فرصة التعليم الأكاديمي، ومن لم يستطع إكمال دراسته الأكاديمية بسبب ضعفه التحصيلي، حيث أصبح ينظر لهذا النوع من التعليم باعتباره نوع من التعليم الذي لا يحتاج مستوى عاليا من الذكاء، ولا قدرة عالية من التحصيل الدراسي، مما شكل عبئاً على الدولة بسبب أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم الاكاديمي (بدرخان، 2014).

ويعتبر التعليم المهني من أهم أسباب علاج البطالة وتشغيل العاطلين عن العمل، فقد جاء في التقرير السنوي لوزارة العمل لسنة 2016 أن عدد العاطلين عن العمل (616.253) فرداً بنسبة (7.58%) من الذكور و(2.13%) من الإناث. (موقع وزارة العمل الأردنية، 2016). كما يعتبر التعليم والتدريب المهني جزءاً من التعليم العالي الذي يوفر التدريب المعتمد في المهارات الوظيفية والتقنية، كما يوفر مهارات مهنية معينة للأشخاص غير القادرين على الحصول على التعليم العالي أو الذين يرغبون في اكتساب مهارات لتحسين حياتهم المهنية، ويغطي عدداً كبيراً من المهن والصناعات مثل التجارة والأعمال المكتبية، وتجارة التجزئة، والتكنولوجيا التي تتطلبها الصناعة حسب الطلب، وحاجة المجتمع خاصة في مجال الزراعة والهندسة والصحة وإدارة السياحة والكمبيوتر. وهذا ما يسعى إليه النظام الوطني للتعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن محققاً نتائج مختلفة على جميع المستويات بالنسبة للملكة والطلبة وأرباب العمل ومنتهياً بأولياء الأمور والمجتمع المحلي؛ (الاستراتيجية الوطنية، 2016: 38).

ومما يميز برامج التعليم والتدريب المهني أنها تساعد على الحصول مباشرة على وظيفة، وعادةً ما تكون دورات التعليم والتدريب المهني أقصر وأكثر عملية من دورات التعليم العالي، ولديها تركيز على الصناعة والتجارة المرتبطين بسوق العمل. كما يمكن أن تساعد المتدرب في تطوير مجموعة من التقنيات وأن يصبح بارعاً في

تقنية معينة (Basnet, 2012). إنّ برامج التعليم والتدريب المهني والتقني التي لا تستند إلى احتياجات الصناعة وسوق العمل تعتبر واحدة من أكبر المشاكل بسبب عدم التنسيق بين واقع سوق العمل ومقدمي التدريب، فيجب التنسيق بين مزودي التدريب وأرباب العمل والتخطيط لمواكبة التغيير المباشر الناجم عن التغيير السريع للتكنولوجيا لتحقيق الإنتاجية المطلوبة؛ (Lamsal, 2012).

ومن أسباب نجاح التعليم المهني اعتماده المناهج الدراسية التي تمتاز بتحفيز التعلم ودمج مهارات التدريس في المناهج مثل: العمل الجماعي، وحل المشكلات، ومشاركة المهام، ومناقشة المجموعات، وتبادل المعلومات، ومهارات الاتصال من أجل تحقيق الهدف المرتبط بالصناعة، ويمكن تحديد المهارات المطلوبة من خلال عقد ورش عمل لتحليل مهام تطوير المناهج.

ولتحقيق تدريس مهني وتقني فعال يجب أن يكون هناك إتاحة للمرافق من حيث المساحة والمعدات والأدوات والآلات والمواد والموارد التعليمية لاكتساب المعرفة والمهارات المطلوبة، كما يجب توفير قاعات تدريسية، وورشات عمل، ومختبرات كافية لدعم اكتساب المتعلم خبرات عملية في التدريب، وقد تميزت برامج التعليم والتدريب التقني والمهني بوجود التفاعل والتكامل بين المهارات الأدائية والتطبيقات العملية من ناحية، وبين المفاهيم والمعارف والمعلومات النظرية الفنية والأسس العلمية التي تدعم هذه المهارات والتطبيقات من ناحية ثانية، وبين الاتجاهات السليمة والعادات السلوكية والايجابية في ممارسة التعلم من ناحية ثالثة (الدوماني، 2014).

ومن أهداف التعليم المهني بشكل عام تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى المتعلمين لاحترام العمل، والمساهمة في تحقيق تنمية متوازنة للقدرات الجسدية والعقلية والوجدانية للفرد والقيم الأخلاقية، والملاءمة بين المهارات التي يحصل عليها التلميذ وبين احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعميق فهم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في مجال العمل (أبو شعيرة، 2008). ويعتبر هذا التعليم من أنواع التعليم العالي النظامي الذي

تؤديه مؤسسات تعليمية، لمدة سنتين أو أكثر بعد الدراسة الثانوية، ويتضمن إعداد الطلبة تربوياً، وتوجيههم سلوكياً، وإكسابهم مهارات وقدرات علمية، ومعارف علمية تمكنهم بعد تخرجهم من القيام بمسؤولية التشغيل والإنتاج والصيانة والخدمات (أبو معيلق، 2015).

وعند النظر في أسباب إحجام كثير من الطلبة عن الالتحاق بالتعليم المهني نجد من أهمها فشل مقدمي خدمات التعليم والتدريب التقني والمهني في سد حاجات سوق العمل بسبب ضعف البنية الأساسية في مؤسسات التعليم والتدريب المهني ونقص المعدات التدريبية المتطورة لمواكبة متطلبات أصحاب العمل واحتياجات السوق المتغيرة، ولذا يجب توفير تعليم وتدريب تقني ومهني عالي الجودة للشباب والشابات، مع مراعاة تكافؤ الفرص والتنمية البشرية المستدامة ومبادئ المواطنة النشطة والديمقراطية وحقوق الإنسان. ودمج وتوفير التدريب على المهارات الحياتية وتعليم المواطنة مع التركيز على الإدارة الذاتية، والتواصل، والتفكير الناقد، والإبداع، وصنع القرار، والتفاوض، والمشاركة، وحل المشاكل، والمرونة، واحترام التنوع (الإطار الاستراتيجي الوطني للتعليم والتدريب المهني في لبنان: 2018–2022).

وأكد المؤتمر الدولي للتعليم التقني (2018) جامعة البلقاء في توصياته على تعزيز دور القطاع الخاص وتفعيل سياسات التشغيل والتدريب، وتطوير نظم وسياسات الحاكمية نحو تعليم تقني متميز يلبي احتياجات العصر، كما تضمنت توصيات المؤتمر التأكيد على ضرورة تطبيق معايير الإعتماد والجودة لبرامج التعليم التقني وفق أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، ودراسة ونقل التجارب العالمية الناجحة في مجال التعليم التقني ودمجها في النظم التعليمية على المستويات المحلية والإقليمية، كما أكدت التوصيات على ضرورة نشر ثقافة التوجه نحو التعليم التقني وتكثيف الحملات التوعوية لأجل الإرشاد والتوجيه المهني بشكلٍ إيجابي نحو التعليم التقني والمهني، بالإضافة إلى رفع سوية البنية التحتية والمرافق التي تخدم العملية التعليمية والتدريبية في التعليم التقني (المؤتمر الدولي للتعليم التقني، 2018).

أداة الدراسة

تم إعداد استبانة لجمع البيانات لمعرفة درجة مساهمة مشروع الكلية التقنية في جامعة الزرقاء في تعزيز وتطوير التعليم المهني، من خلال الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة، وجرى اعتماد سلم ليكرت الخماسي، وحدد بخمسة مستويات هي: (5) بدرجة كبيرة جدا، (4) بدرجة كبيرة، (3) بدرجة متوسطة، (2) بدرجة قليلة، (1) بدرجة قليلة جدا، وحدد كذلك ثلاثة مستويات (مرتفع، ومتوسط، ومنخفض)؛ بناءً على معادلة طول الفئة، وبالتالي فالمستويات هي: منخفض (أقل من 2.33)، متوسطة (2.34–3.67)، مرتفع (3.68– 5). وضع الباحث فقرات الاستبانة التي تكونت في صورتها النهائية من (23) فقرة موزعة إلى مجالين وهما: درجة فاعلية مشروع كلية التقنية وملاءمة التخصصات المطروحة لسوق العمل، ودرجة مساهمة مشروع كلية التقنية في تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني.

صدق وثبات أداة الدراسة: للتحقق من صدق الأداة جرى عرضها بصيغتها الأولية على (10) محكمين من أصحاب الاختصاص في المناهج وطرق التدريس، وطلب إليهم إبداء آرائهم في مدى وضوح تعليمات الاستبيان وطباعته، ومناسبة فقراته، وصياغته اللغوية. وفي ضوء آراء المحكمين تم التعديل وفق ملاحظاتهم وإعداد الاستبانة بصورتها النهائية من (23) فقرة. وللتأكد من ثبات الاستبانة جرى تطبيقها على عينة استطلاعية من خارج الدراسة بلغت (20) معلما وطالباً، وجرى حساب معامل الارتباط بيرسون بين درجاتهم في المرتين إذ بلغ (0.83)، وهو معدل مقبول لأغراض الدراسة.

متغيرات الدراسة

أولاً – المتغيرات المستقلة:

متغير الجنس، وله مستويان: (ذكر، أنثى).

متغير المهنة، وله مستويان: (عضو هيئة تدريس، طالب)

جدول رقم 1
المتغيرات المستقلة

المتغير	النوع	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	154	46.1
	أنثى	180	53.9
المهنة	عضو هيئة تدريس	84	25.1
	طالب	250	74.9

ثانياً – المتغير التابع:

درجة مساهمة مشروع الكلية التقنية في جامعة الزرقاء في تعزيز وتطوير التعليم المهني.

المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة عن الأسئلة تم حساب المعالجات الإحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) لكل مما يأتي:

- التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة باستخدام الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Frequencies).
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع مجالات أداة الدراسة لتحليل بيانات الاستبانة عن طريق التحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA).
- كما تم استخدام اختبار (Independent Samples T-Test) للإجابة عن السؤال الثالث والرابع المتعلقين بمتغيرات الدراسة للكشف عن الفروق التي تُعزى إلى المتغيرات المستقلة التالية: جنس المشارك (ذكر، أنثى)، والمهنة: (عضو هيئة تدريس، طالب).

الدراسات السابقة

دراسة الرويلي (2010): هدفت هذه الدراسة التعرف إلى درجة توافر متطلبات الحاجات الإرشادية في الكليات التقنية في المملكة العربية السعودية من

وجهة نظر الطلبة أنفسهم، حيث تكونت عينة الدراسة من (908) طالباً وطالبة تم اختيارهم بطريقة عشوائية. ولتحقيق أهداف الدراسة، أعد الباحث استبانة تكونت بصورتها النهائية من (39) فقرة، توزعت على أربعة مجالات هي: الحاجات الإرشادية الأكاديمية، والحاجات الإرشادية المهنية، والحاجات الإرشادية الاجتماعية، والحاجات الإرشادية النفسية. ومن نتائج الدراسة أن درجة توافر متطلبات الحاجات الإرشادية في الكليات التقنية في المملكة العربية السعودية جاءت ضمن درجة تقدير قليلة، وجاء مجال الحاجات الاجتماعية في المرتبة الأولى، ثم مجال الحاجات الإرشادية المهنية في المرتبة الثانية، وفي المرتبة الثالثة جاء مجال الحاجات الإرشادية الأكاديمية، بينما جاء مجال الحاجات الإرشادية النفسية في المرتبة الرابعة. وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحث بضرورة قيام أعضاء هيئة التدريس في الكليات التقنية بالعمل على توفير متطلبات الحاجات الإرشادية الأكاديمية، والمهنية، والاجتماعية، والنفسية لطلبة الكليات التقنية.

دراسة (Mouzakitis, 2010): هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المناهج التعليمية للتعليم المهني والتقني في التنمية الاقتصادية بحيث أوضحت أن الخطط التعليمية يجب تغييرها إلى أشكال جديدة من حيث المحتوى التعليمي والتعليم. استخدمت الدراسة منهج التعليم واصلاحات التدريب بحيث تستند إلى تقييم احتياجات السوق الذي تحدده أبحاث السوق المناسبة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتحديد الاحتياجات التي يمكن الوصول من خلالها إلي نتائج فعالة خلال التنفيذ. طبق الباحث الدراسة على (1250) شخصاً من كبار المسؤولين الإداريين والموظفين الكتابيين؛ مستخدما الاستبانة كأداة. وتوصلت الدراسة إلى دمج المعرفة المهنية مع البيانات التجريبية من أجل تشكيل القرارات التنموية التعليمية، وتوصي الدراسة بضرورة وصف البيانات التي حددها البحث بالتفصيل وتحليله لضمان تحقيق الفائدة من نتائج البحث.

دراسة جويلس (2011): هدفت هذه الدراسة إلى تطوير أنموذج لبناء شراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وسوق العمل، في ضوء الواقع والتجارب

العالمية المعاصرة. ولتحقيق هدف الدراسة تم مسح الأدب النظري والدراسات ذات العلاقة، كما تم تطوير ثلاث استبانات لقياس واقع الشراكة القائم من وجهة نظر العاملين في مؤسسات التعليم المهني والتقني، من مديري المدارس المهنية وعمداء الكليات التقنية والمعلمين والمهندسين والفنيين، وخريجي هذه المؤسسات للسنوات الخمس الاخيرة (2006–2010) بالاضافة إلى ممثلي مؤسسات سوق العمل، من مصانع وشركات ومرافق انتاج. وتكونت استبانة الخريجين من (45) فقرة توزعت في ستة مجالات: ارتباط البرامج والتخصصات باحتياجات سوق العمل، والتشبيك مع سوق العمل، والتدريب العملي وجودته، والإرشاد والتوجيه المهني، والدور الأساس والنمو المهني للمعلم المهني/التقني والمتابعة والتقويم ومعلومات سوق العمل. فيما تكونت استبانة ممثلي سوق العمل من (66) فقرة، موزعة على المجالات الستة السابقة، بالاضافة إلى مجال الدعم والتمويل. وتكونت استبانة المديرين والمعلمين من (92) فقرة، موزعة على المجالات السبعة السابقة، بالاضافة إلى مجال الحوكمة والإدارة والتشريعات. وبعد التأكد من صدق الأدوات وثباتها، تم تطبيقها على عينات الدراسة البالغة (283) فرداً للخريجين، و(166) للمديرين والمعلمين، و(184) تم إختيارهم من مختلف المحافظات في الضفة الغربية، وبالطريقة الطبقية العشوائية، ثم تم تحليل البيانات التي أسفرت عنها أدوات جمع البيانات. بينت النتائج ضعف علاقات الشراكة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات العمل، مما أشار إلى حاجة ملحة إلى وجود أنموذج لتعزيز هذه الشراكة. كما كشفت الدراسة عن وجود معيقات تقف أمام تعزيز الشراكة، تتعلق بالأنظمة والتشريعات، والتمويل، وبناء قدرات الموارد البشرية، لناحيتي العاملين في مؤسسات التعليم ومرافق سوق العمل. خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أهمها: سن التشريعات والانظمة التي تحكم العلاقات بين مؤسسات التعليم والتشغيل، وتبني المؤسسات الفلسطينية في القطاعين العام والخاص لأنموذج الشراكة المقترح، الذي توصلت اليه الدراسة، على أن يتم تطبيقه تدريجياً، وتكييفه وفق الحاجات الخاصة بكل محافظة ومؤسسة.

دراسة (Abdullah, 2013): هدفت هذه الدراسة إلى التوضيح المفاهيمي

والمنهجي والنهج المتعلق بوضع مؤشرات لرصد وتقييم التعليم والتدريب التقني والمهني التي وضعها الفريق المشترك بين الوكالات المعنية بالتعليم والتدريب التقني والمهني سيما في البلدان النامية. وتضم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والمفوضية الأوروبية، ومؤسسة التدريب الأوروبية، ومصرف التنمية الآسيوي. ويأتي هذا العمل المشترك في وقت كبير من التحدي والفرص المتاحة للتعليم والتدريب التقني والمهني، وتلقي استراتيجيات وسياسات التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني اهتماما متجددا. تم تطبيق العينة على نسبة من الطلاب والمعلمين بشكل رسمي من التعليم والتدريب التقني والمهني ومن البرامج العامة. وتوصلت الدراسة إلى أنه في حين تتفاوت الشراكات التدريبية في تعقيدها واتساع نطاقها، تظهر بعض القواسم المشتركة بينها. وبالتعاون مع الصناعة في عصر الاقتصاد العالمي يجب على مقدمي الخدمات التعليمية والتدريب المهنيين أن يظلوا مرنين وقادرين على التكيف مع التغيرات التي قد تحدث في سوق العمل. وأوصت الدراسة بضرورة تحليل الحالات المقدمة من مراكز التعليم والتدريب المهني، باعتبارهم مؤسسات أكاديمية مهتمة بمتابعة الشراكة في التدريب، كما أوصت الدراسة بالحاجة إلى الاعتراف بالعوامل والظروف التي تؤدي إلى الحفاظ على شراكة طويلة الأجل بين مقدم التعليم والتدريب المهني والشريك في الصناعة.

دراسة الخاروف والدهامشة (2013): هدفت هذه الدراسة التعرف إلى اتجاهات طلبة الصف العاشر نحو التعليم المهني من منظور النوع الاجتماعي في مدينة عمان، من خلال ربطها بالمتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في اتجاهات طلاب وطالبات الصف العاشر نحو التعليم المهني في مدينة عمان. تكون مجتمع الدراسة من طلبة الصف العاشر في المدارس الحكومية في جميع المديريات الواقعة ضمن مدينة عمان بواقع 16114 طالبة، و14289 طالباً. تكونت عينة الدراسة من 800 طالب وطالبة تم اختيارها بطريقة عشوائية عنقودية تناسبية من مجتمع الدراسة. تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تمّ جمع

البيانات باستخدام استبانة وبرنامج التحليل الإحصائي SPSS لتحليل البيانات الوصفية مثل المتوسطات الحسابية والتكرارات والنسب المئوية، كما تمّ استخدام اختبار ت وتحليل التباين لفحص الفروق حسب المتغيرات. أظهرت نتائج الدراسة أن اتجاهات الطلبة نحو التعليم المهني كانت بشكل عام إيجابية وبدرجة متوسطة لجميع العوامل: الاجتماعية والاقتصادية والبيئة المدرسية والرغبة والتحصيل الأكاديمي، إلا أنها تفاوتت فيما بينها في ترتيب تأثير العوامل المختلفة، حيث كانت العوامل الاجتماعية هي الأكثر إيجابية لدى الذكور بينما كانت العوامل الاقتصادية هي الأكثر إيجابية لدى الإناث. وكان أهم ما أوصت به الدراسة هو أهمية تنمية الاتجاهات والقيم المتضمنة في مناهج التربية المهنية، ووضع استراتيجية تربوية للتوجيه المهني تحاكي جميع أطراف العملية التربوية، وتفعيل دور المؤسسات الإعلامية بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم في مجال التعليم المهني ودوره في الاستثمار بالرأسمال البشري وخلق فرص للشباب والشابات بما يتواءم مع متطلبات سوق العمل؛ وضرورة إنشاء مدارس مهنية في جميع المناطق.

دراسة (Shrestha, 2016): تمثل الغرض من هذه الدراسة في وصف التحديات التي تواجه خريجي مراكز التعليم والتدريب المهني بعد تخرجهم؛ حيث تم إجراء العديد من الدراسات والأبحاث لتحديد أسباب المشاكل التي يواجهها الخريجون المهنيون بعد تخرجهم وتوظيفهم في سوق العمل، ولكن لا تزال هناك صعوبات تحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة، وتعتبر مواجهة هذه الصعوبات تحدياً لنظام التعليم والتدريب المهني. ولذا ركزت هذه الدراسة على المدخلات الممكنة لحل المشكلات القائمة التي يواجهها الخريجون المهنيون في أسواق العمل، حيث توصلت الدراسة إلى وجود فجوة بين مقدمي التدريب المهني والتحديات التي تواجه سوق العمل في المناهج الدراسية والأداء الوظيفي. وتوصي الدراسة بالاهتمام بتصميم المناهج القائم على أساس الكفاءة في التدريب، وعلى تحسين جودة التدريس من خلال إعداد المدربين ذوي الخبرة.

دراسة حبيب (2017): هدفت الدراسة إلى التعرف على فاعلية المعايير الفنية

للاتحاد الأوروبي في تقييم مقترحات المشاريع الخاصة بتطوير التعليم والتدريب االتقني والمهني من خلال محاور (تصميم المشروع، الملاءمة، الشراكة والقدرات المؤسساتية، الاستدامة، والموازنة والجدوى الاقتصادية)، ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقامت الباحثة بإجراء مسح شامل لمؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني في قطاع غزة وبخاصة المستفيدة من مشروع الاتحاد الأوروبي لتطوير التعليم المهني والتدريب التقني، بالإضافة لذلك قامت بتحديد الخبراء في التعليم المهني والتدريب التقني ممن يمتلكون الخبرة في هذا المجال، واستخدمت الباحثة استبانة تشمل جميع المعايير إضافة لتنفيذ مقابلات مع (10) خبراء في المجال. وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير لكل أبعاد فاعلية المعايير الفنية للاتحاد الأوروبي: (تصميم المشروع، الملاءمة،....) على تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني، بالاضافة إلى التأثير المرتفع لمعياري الأثر والاستدامة المتوقعة للمشروع، والميزانية والجدوى الاقتصادية على تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني. وتوصي الدراسة بمتابعة الاستدامة المالية للمؤسسة التعليمية بعد انتهاء التمويل من الجهة المانحة ومنحها الأولوية في فعالية المعايير الفنية للاتحاد الأوروبي، مع زيادة التركيز على المساهمة المالية أو العينية المتوقعة من جهات أخرى أثناء التنفيذ.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة يتضح أن هناك دراسات تناولت المعايير الفنية للمشاريع المهنية وتحديات سوق العمل وذهب البعض إلى أخذ آراء واتجاهات الطلبة في المدارس نحو التعلم المهني. وتتفق الدراسة الحالية مع سابقاتها بضرورة العمل على نشر التعليم المهني وأهميته في سوق العمل، وتنفرد هذه الدراسة كونها تسلط الضوء على مشروع تقني يخدم المجتمع الأردني ويسد احتياجات سوق العمل فيه. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتغطية استراتيجيات وأدوات محددة وطبيعة عينة محددة، لم تتناولها الدراسات السابقة في هذا المجال.

نتائج الدراسة

تم عرض نتائج الدراسة كما يأتي:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما درجة فاعلية مشروع كلية التقنية وملاءمة التخصصات المطروحة لسوق العمل ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات استجابات عينة الدراسة لهذا المجال، والجدول رقم (2) يبين ذلك.

جدول رقم 2

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات درجة فاعلية مشروع كلية التقنية وملاءمة التخصصات المطروحة لسوق العمل

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	6	يساهم المشروع في الشراكة المجتمعية	4.13	.963	مرتفع
2	10	يراعي المشروع المحافظة على البيئة ومتطلبات السلامة الصحية والمهنية	3.68	1.03	مرتفع
3	5	يساهم المشروع في الاعمال الريادية	4.21	.854	مرتفع
4	11	يساهم المشروع في تطوير نتاجات جامعة الزرقاء	3.49	.862	متوسط
5	12	يراعي المشروع النوع الاجتماعي (الذكور والاناث)	3.12	1.188	متوسط
6	9	يساهم المشروع في دمج الاشخاص ذوي الاعاقة	3.23	.762	متوسط
7	1	تتلاءم التخصصات المطروحة مع احتياجات سوق العمل	4.45	.689	مرتفع
8	2	يلائم المشروع الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب التقني والمهني	4.41	.695	مرتفع
9	3	تتلاءم التخصصات المطروحة مع احتياجات الفئة المستهدفة من التدريب والتعليم	4.36	.863	مرتفع
10	4	تتلاءم التخصصات المطروحة مع المستويات المهنية في الأردن.	4.26	.943	مرتفع

تابع/ جدول رقم 2

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات درجة فاعلية مشروع كلية التقنية وملاءمة التخصصات المطروحة لسوق العمل

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
11	7	يتناغم المشروع مع العوامل الاجتماعية والثقافية للمجتمع	4.05	1.081	مرتفع
12	8	تتوافر في المشروع الكوادر البشرية المؤهلة لتنفيذ المشروع	4.04	1.123	مرتفع
		المقياس الكلي	4.19	.344	مرتقع

يبين الجدول رقم (2) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدارسة عن فقرات درجة فاعلية مشروع كلية التقنية وملاءمة التخصصات المطروحة لسوق العمل في المجال الأول تراوحت بين (4.45 – 3.12)، وجاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (7) "تتلاءم التخصصات المطروحة مع احتياجات سوق العمل" بمتوسط حسابي (4.45) وبدرجة ممارسة مرتفعة، وفي المرتبة الأخيرة الفقرة (5) "يراعي المشروع النوع الاجتماعي (الذكور والاناث)" وبمتوسط حسابي (3.12) وبدرجة ممارسة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمقياس (4.19) بدرجة ممارسة مرتفعة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن هناك قناعة كبيرة لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة في الكليات العلمية في الجامعة أن مشروع كلية التقنية يساهم بدرجة كبيرة ومن خلال هذه التخصصات في سد احتياجات سوق العمل في مجال الطاقة وكهرباء السيارات الهجينة، والذي بدأ ينتشر في السوق الأردني بكثرة، وفي المقابل نجد أن درجة تلبية حاجات الذكور والإناث في هذه التخصصات جاء متوسطاً من وجهة نظر عينة الدراسة، وقد يعزى ذلك إلى عدم رغبة الإناث في التخصصات التقنية المتعلقة بالسيارات، فمثل هذه التخصصات تكون مناسبة للذكور بشكل أكبر من وجهة نظر المجتمع المحلي. وهذا يتفق مع دراسة (Mouzakitis, 2010) من حيث أهمية التعليم المهني في سد احتياجات سوق العمل.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما درجة مساهمة مشروع كلية التقنية في تطوير التعليم المهني والتدريب التقني ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات استجابات عينة الدراسة في هذا المجال، والجدول رقم (3) يبين ذلك.

جدول رقم 3

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات درجة مساهمة مشروع كلية التقنية في تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني في المجال الثاني

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	4	يعزز المشروع قدرات المؤسسة التعليمية/ التدريبية	4.38	.734	مرتفع
2	5	يحسن المشروع مخرجات التعليم والتدريب	4.32	.828	مرتفع
3	3	يقدم المشروع تدريباً ذا جودة ونوعية عالية	4.40	.805	مرتفع
4	1	يتيح المشروع فرصة اندماج الطلبة في سوق العمل	4.51	.952	مرتفع
5	2	يطور المشروع مناهج تعليمية حسب متطلبات سوق العمل	4.49	.584	مرتفع
6	7	يوفر المشروع بيئة تعليمية محفزة على التعلم	4.25	.906	مرتفع
7	8	يقدم المشروع خدمات التوجيه والإرشاد المهني والوظيفي	4.24	.937	مرتفع
8	9	ينمي المشروع قدرات الطلبة الفنية والمعرفية والاتجاهية	3.65	,597	متوسط
9	10	يلبي المشروع المتطلبات الآنية والمستقبلية لسوق العمل	3.56	1.063	متوسط
10	6	يوفر المشروع نظاماً تعليمياً مرناً ذا قدرة تنافسية	4.27	.896	مرتفع
11	11	يوفر المشروع الدعم والمساندة الفنية والإدارية	3.12	.952	متوسط
		المقياس الكلي	4.31	.335	مرتفع

يبين الجدول رقم (3) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدارسة عن فقرات درجة مساهمة مشروع كلية التقنية في مجال تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني تراوحت بين (4.51– 3.12)، وجاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (4) "يتيح المشروع فرصة اندماج الطلبة في سوق العمل" بمتوسط حسابي (4.51) وبدرجة ممارسة مرتفعة، وفي المرتبة الأخيرة الفقرة (11) "يوفر المشروع الدعم والمساندة الفنية والإدراية" وبمتوسط حسابي (3.12) وبدرجة ممارسة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمقياس (4.31) بدرجة ممارسة مرتفعة، ويمكن تفسير هذه النتيجة أن التخصصات المطروحة من كلية التقنية في جامعة الزرقاء تتيح الانخراط العملي مع سوق العمل حتى أثناء الدراسة حيث يقوم الطالب بممارسة العمل التقني والتدريب العملي لدى بعض المؤسسات في سوق العمل تلك التي تهتم بمثل هذه التخصصات التقنية، بينما جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة الدالة على توفير المشروع الدعم والمساندة الفنية والادراية، وقد يعزى ذلك إلى أن الأمور الفنية والإدارية للمشروع ما زالت غامضة بعض الشيء لكثير من الطلبة حيث كانت بداية المشروع مع بداية الفصل الأول للعام الدراسي 2018/2019، وهو يحتاج إلى وقت أكبر لظهور أثر الأمور الفنية للمشروع. وهذه النتائج تتفق نوعاً ما مع دراسة حبيب (2017) في أهمية الدعم بكافة أشكاله في نجاح التعليم المهني، ومع دراسة الخاروف والدهامشة (2013) في اتجاهات الطلبة نحو التعليم المهني ودوره في إتاحة فرص العمل وتلبية سوق العمل.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة حول دور كلية التقنية في تعزيز التعليم المهني تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس)؟

للإجابة عن السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد عينة الدراسة متغير الجنس (ذكر، أنثى)، جدول رقم (4) يبين ذلك.

جدول رقم 4

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة استجابات عينة الدراسة حول دور كلية التقنية في تعزيز التعليم المهني تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس)

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
ذكر	154	4.29	.286	3.009	.085
أنثى	180	4.15	.360		
الكلي	334				

يُظهر الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة استجابات عينة الدراسة حول دور كلية التقنية في تعزيز التعليم المهني تُعزى إلى متغير الجنس، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمتغير (ذكر) (4.29) وبانحراف معياري (.286). وهو أكثر بقليل من المتوسط الحسابي للمتغير (أنثى) الذي بلغ (4.15) وبانحراف معياري (.360). وللتعرف على دلالات الفروق تم استخدام اختبار (ت) لدرجات أفراد عينة الدراسة عن متغير الجنس، حيث لم يظهر فروق ذات دلالة إحصائية، إذ بلغت قيمة (ف) (3.009) وعند مستوى دلالة (.085) وهي قيم غير دالة إحصائيا. وتُعد هذه نتيجة معقولة، كما يمكن تفسيرها بسبب أن ظروف الحياة والمعيشة الاجتماعية متشابهة لدى الجميع، وأن النظرة إلى احتياجات سوق العمل ومحاربة البطالة من خلال طرح تخصصات تقنية ومهنية تعالج المشاكل الإقتصادية هي هم للجميع في المجتمع الأردني. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة الخاروف والدهامشة (2013) في اهتمام الطلبة الذكور والإناث في التحصيل الأكاديمي المهني وأهميته لكلا الجنسين.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة حول دور كلية التقنية في تعزيز التعليم المهني تعزى لمتغيرات الدراسة (المهنة)؟

للإجابة عن السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لدرجات أفراد عينة الدراسة متغير المهنة (عضو هيئة تدريس، طالب)، جدول رقم (5) يبين ذلك.

جدول رقم 5

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة مساهمة عينة الدراسة حول دور مشروع كلية التقنية في تعزيز التعليم المهني تعزى لمتغيرات الدراسة (المهنة)

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
عضو هيئة تدريس	84	4.36	.277	.179	.673
طالب	250	4.26	.369		
الكلي	334				

يظهر الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة مساهمة عينة الدراسة حول دور مشروع كلية التقنية في تعزيز التعليم المهني تعزى لمتغيرات الدراسة (المهنة). إذ بلغ المتوسط الحسابي للمتغير (عضو هيئة تدريس) (4.36) وبانحراف معياري (.277)، وهو أكثر بقليل من المتوسط الحسابي للمتغير (طالب) الذي بلغ (4.26) وبانحراف معياري (.369). وللتعرف على دلالات الفروق تم استخدام اختبار (ت) لدرجات أفراد عينة الدراسة عن متغير الجنس، حيث لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية، إذ بلغت قيمة (ف) (.179) وعند مستوى دلالة (.673) وهي قيم غير دالة إحصائياً. وهذه نتيجة معقولة، ويمكن تفسيرها بسبب أن نظرة المجتمع بكافة أطيافه ومستوياته التعليمية بدأت تتغير نحو التعليم المهني، وأن هذا النوع من التعليم له مكانته وأهميته ويوازي كافة التخصصات الأكاديمية الأخرى في المعاهد والجامعات في الأردن. وهذه النتيجة تتفق بالمجل مع دراسة جويلس (2011) ودراسة (Mouzakitis, 2010) حيث أظهرتا اتفاقاً وتجاوباً مشتركاً لأفراد عينة الدراستين على اختلاف مواقعهم الإدارية وتخصصاتهم المهنية.

التوصيات

1 – سن التشريعات والقوانين التي تعمل على ضبط العلاقات بين كليات التقنية وسوق العمل.

2 – استحداث برامج مهنية وتقنية جديدة تخدم سوق العمل المحلي.

3 – العمل على تغيير النظرة السلبية لدى الطلبة وأولياء الأمور نحو التعليم التقني والمهني.

4 – دعم المشاريع التقنية مثل مشروع كلية التقنية في جامعة الزرقاء لتحقيق رؤية واستراتيجية التشغيل الوطنية.

5 – العمل على توفير الدعم والمساندة الفنية والإدراية لمشاريع الكليات التقنية.

6 – العمل على مراعاة النوع الاجتماعي للذكور والإناث في طرح التخصصات المختلفة في مشاريع كليات التقنية.

The Degree of Contribution of the Technical College Project in Zarqa University in Promoting and Developing Vocational Education

Dr. Mahmoud A. Muraweh **Dr. Ridha S. Al-Mawadiah**
Faculty of Educational Sciences - Zarqaa University
H.K.J

Abstract

This study aims at identifying the degree of contribution of the Technical College Project in Zarqa University in promoting and developing vocational education as perceived by faculty members and students in Zarqa University. The population of the study consisted of (2850) faculty members and students in the scientific colleges in the university. The randomly selected sample of the study consisted of (334) faculty members and students, (154) males and (180) females. The study was carried out in the first semester of the academic year (2018-2019). The survey method was used for conducting this study. In order to achieve the aims of this study, the researchers designed a 23-item questionnaire.

The results of the study indicated high degree of contribution of the Technical College Project in Zarqa University in promoting and development of vocational education. There were no statistically significant differences in the responses of the sample due to their gender or profession. The study recommended the addition of other technical specializations in the college to meet the requirements of the society and the labor market.

Key Words: Vocational education, Technical Colleges.

المراجع

http://wafa.ps/ar_page.aspx?id=bmzyCra482885209092abmzyCr

أبو شعيرة، خالد (2008). *التربية المهنية الفاعلة ومعلم الصف*. الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

أبو معيلق، طلعت (2015). *تطوير أداء مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل الفلسطينية في ضوء معايير إدارة الجودة الشاملة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الأقصى.

الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016). تم استرجاعه بتاريخ 25/9/ 2018 من المصدر: الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. https://www.mohe.gov.jo

الإطار الاستراتيجي الوطني للتعليم والتدريب المهني والتقني في لبنان (2018–2022). تم استرجاعه بتاريخ: 3/9/2018 من: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/—arabstates/—ro-beirut/documents/publication/wcms_633495.pdf

بدر خان، سوسن (2014). اتجاهات طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني بعد نهاية مرحلة التعليم الاساسي. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية*، 22(2)، 65–99.

جويلس، زياد عبد الرحمن (2011). *أنموذج مقترح لبناء شراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وسوق العمل في ضوء الواقع والتجارب العالمية المعاصرة*. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.

حبيب، نور رشاد (2017). *فاعلية المعايير الفنية للاتحاد الأوروبي في تقييم مقترحات المشاريع الخاصة بتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بقطاع غزة* [رسالة ماجستير]. جامعة غزة.

حلبي، شادي (2012). واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي. *مجلة جامعة القدس المفتوحة، 2*(28)، 379– 434.

الخاروف، أمل والدهامشة، جمان (2013). العوامل المؤثرة في اتجاهات طلبة الصف العاشر نحو التعليم المهني في مدينة عمان. *مجلة دراسات في العلوم التربوية، 40*(2)، 519–549.

الدوماني، محمد (2014). دور التعليم والتدريب المهني في تلبية احتياجات سوق العمل من القوى العاملة المدربة في المجتمع. *مجلة كلية التربية*، جامعة بنها، مصر. 25(97)، 379–392.

رفاعي، عقيل (2013). تطوير التعليم المهني في مصر: رؤية مقترحة في ضوء خبرات بعض الدول. *مجلة مستقبل التربية العربية*، مصر، 20(85)، 337–410.

الرويلي، فهد فرحان.(2010). *الحاجات الإرشادية لطلاب الكليات التقنية في المملكة العربية السعودية* [رسالة ماجستير]. جامعة مؤتة.

المؤتمر الأول للتعليم التقني والمهني في فلسطين، برعاية مجموعة الاتصالات الفلسطينية، (2008). توصيات المؤتمر، تم استرجاعه بتاريخ 2018/10/5. من: *مُؤتمر التعليم العالي (التقني والجامعي) في ليبيا*، توصيات المؤتمر، تم استرجاعه بتاريخ 2018/10/5 من: http://chtue.ly.

المؤتمر الدولي للتعليم التقني (2018). توصيات المؤتمر، جامعة البلقاء، تم استرجاعه بتاريخ: 2018/12/20 من: https://www.bau.edu.jo/BauLivePortal/NewsDetail.aspx?news_id=7138&newsSourceType=1%27

موقع وزارة العمل الأردنية (2016). التقرير السنوي لوزارة العمل لسنة 2016، تم استرجاعه بتاريخ: 2018/9/22 من: mol.gov.jo/EchobusV3.0/System Assets/PDFs/AR/Annual%20reports/2016.pdf

همشري، عمر (2001). *مدخل إلى التربية*، ط1. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

Abdullah, H. (2013). The Role of VET Provider in Training Partnerships with Industry in East Java, Indonesia. Retrieved on:14/10/2018. from: tvet-line.asia/issue/1/Abdullah _tvet1.

Abu Muaileq, Talaat (2015). *Developing the performance of the Palestinian Ministry of Labor's vocational training centers (VTCs) in light of the comprehensive quality management (TQM) standards* (in Arabic). Unpublished MA Thesis, Al-Aqsa University.

Abu Shairah, Khaled (2008). *Active Professional Education and Class Teacher* (in Arabic). Amman: Arab Community Library for Publishing and Distribution.

Al-Doumani, Muhammad (2014). The role of education and vocational training in meeting the needs of the labor market from the trained workforce in the community (in Arabic). *Journal of the College of Education, Benha University. Egypt. 25*(97), 379-392.

Al-Kharouf, Amal and Al-Dhamsha, Juman (2013). Factors Affecting the Attitudes of Tenth Grade Students towards Vocational Education in Amman (in Arabic). *Journal of Studies in Educational Sciences, 40*(2), 519-549.

Al-Ruwaili, Fahad F. (2010). Counselling needs for students of technical colleges in the Kingdom of Saudi Arabia (in Arabic). Master Thesis, Mu'tah University.

Badr Khan, Sawsan (2014). Attitudes of tenth grade students in Jordan towards joining vocational education fields at the end of basic education (in Arabic). *Journal of the Islamic University for Educational and Psychological Studies, 22*(2), 65-99.

Basnet, K.B. (2012). Observation of technical education and vocational training (TEVT) in Nepal. *Technical Education and Vocational Training and Development Journal, 1*(12), 321-339.

Habib, Nour R. (2017). The effectiveness of the European Union technical standards in evaluating project proposals for developing TVET in the Gaza Strip (in Arabic). Master Thesis-Gaza University.

Halabi, Shady (2012). The status of vocational and technical education and its

problems in the Arab world (in Arabic). *Journal of Al-Quds Open University, 2*(28), 379-434.

Hamshari, Omar (2001). *Introduction to Education* First edition. (in Arabic). Amman: Safaa House for Publishing and Distribution.

Joweles, Ziad A. (2011). *A proposed model for building a partnership between vocational and technical education institutions and the labor market in light of contemporary global reality and experiences* (in Arabic). Arab Administrative Development Organization Publications, Egypt.

Lamsal, H.P. (2012). Technical Vocational Education and Training: Global Experiences for Nepal. *Technical and Vocational Education and Training Development Journal,* 1(2),62 - 76.

Mouzakitis, G.S. (2010). The role of vocational education and training curricula in economic development. *Procedia Social and Behavioral Sciences, 2(2), 3914-3920.*

National Strategy for Human Resources Development (2016). Retrieved on September 25, 2018, from: The official website of the Ministry of Higher Education and Scientific Research (in Arabic). https: // www.mohe.gov.-jo

Rifai, Aqeel (2013). The development of vocational education in Egypt: a proposed view in light of the experiences of some countries (in Arabic). *Journal of the Future of Arab Education, Egypt, 20*(85). 337-410.

Shrestha, B.R.P. (2016). Vocational Education and Training Graduates: Challenges in Practical Skills to the Job Market. *Int. J. Soc. Sc. Manage, 3*(3), 141-145.

State of Queensland (2015). Vocational Education and Training in School. cabinet. Retrieved on:22/10/2018. from: qld.gov.au/documents/2016/Nov/Advkills/Attachments/Paper.PDF

The Conference on Higher Education (technical and university) in Libya, recommendations of the conference (in Arabic). Retrieved on 5/10/2018 from: http://chtue.ly.

The first technical and vocational education conference in Palestine, sponsored by the Palestinian Telecommunications Group, (2008), recommenda-

tions of the conference (in Arabic). retrieved on 5/10/2018 from: http://wafa.ps/en_page.aspx?id = bmzyCra482885209092abmzyCr

The Jordanian Ministry of Labor website, 2016, the Annual Report of the Ministry of Labor for the year 2016, retrieved on: 22/9/2018 from: mol.gov.jo/EchobusV3.0/SystemAssets/PDFs/AR/Annual%20reports/2016.pdf.

The National Strategic Framework for Vocational and Technical Education and Training in Lebanon (2018-2022) (in Arabic). Retrieved on: 3/9/2018, from:https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/- - -arabstates/- - -ro-beirut/documents/publication/wcms_633495.pdf